الوزارات في عهد الانتداب

بقلم الاستاذ عبد الرزاق الحسني

— ٢ —

٢ — الوزارة النقيبية الثانية

كان الموضوع تأليف الوزارة الجديدة من الموضوعات التي اشغلت الملك فيصل والمندوب السامي والزعماء العراقيين فكان الملك فيصل يرغب رغبة صادقة في اسناد منصب الرئاسة الى رجل لايتهم بمالأة الانكليز ، وكان المندوب السامي يبذل الجهود الجبارة لحمل الملك على اسناد هذا المنصب الى السيد عبد الرحمن النقيب رئيس الحكومة المؤقتة ، وكان المتطرفين من الوطنيين رغبة مثل رغبة الملك ولكنهم كانوا يخشون أن يؤول عدم الاخذ برأي المندوب السامي الى نتائج لاتحمد عقباها ، وبعد تفكير طويل ومفاوضات استمرت ثلاثة اسابيع وجه الملك فيصل الكتاب التالي الى السيد النقيب :

وزيري الأفخم السيد عبد الرحمن النقيب

بناءً على مانعهده فيكم من الروية والصداقة ، وماسبق لكم من الخدمات الجليلة والمساعي المشكورة في ادارة المملكة وكلنا الى عهدتكم رئاسة الوزارة احالة على أن تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم على سدتنا الملكية والله ولي التوفيق .

كتب في اليوم السابع من محرم الحرام سنة ١٣٤٠هـ — فيصل —

لم يكد السيد النقيب يتلقى كتاب التكليف بتأليف الوزارة الجديدة حتى أخذ القلم وسطر الكلمة الآتية ودفعها لولده السيد عاصم فتلاها جهاراً على من حضر حفلة الاستيزار

ايها السادة الاجلاء :

ان حسن ظن جلالة الملك المعظم أيده الله بي إذ رآني أهلاً لتقلد وظيفة رئاسة الوزارة في حكومته الديمقراطية النيابية الدستورية المقيدة بالقانون لمن أجل المنن وأتمها فلذلك انطق بلسان الحمد والشكر لجلالته واسأل الله تعالى أن يوفقني للقيام بهذه الوظيفة الجليلة واداء واجباتها على الوجه الذي يرضيه ويرضي الشعب ويكون السعي في ذلك وراء الغاية المطلوبة لسعادة الوطن العزيز ورفاه اهليه وتوطيد روابط المودة بين جلالة الملك المعظم وبين حليفته بريطانية العظمى لأن في ذلك من الفوائد الأدبية مالا يخفى على كل عاقل لبيب وسأعرض على أعتاب جلالته الخطة التي تسلكها هيئة الوزارة بحوله تعالى (١) .

لم تنته المشكلة باسناد منصب رئاسة الوزارة الى السيد عبد الرحمن النقيب فقد كان على النقيب ان يوفق بين وجهتي نظر الملك والمندوب في اختيار زملاء له يشاركونه المسؤولية ويسعون جميعاً الى ما فيه الخير للجميع ، وقد استطاع ان يهتدي الى بعض الاشخاص الذين يرضي دخولهم الوزارة الجهتين العراقية والبريطانية فكتب الى جلالة الملك يقول :

ديوان مجلس الوزراء

بغداد في ٩ محرم سنة ١٣٤٠ المصادف لـ ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ م .

صاحب الجلالة الملك المعظم

ان الارادة الملكية الصادرة باسناد رئاسة الوزارة الى عهدة الداعي لدولتكم اوجبت الفخر والمباهاة وقد صرفت قصارى جهدي في انتخاب زملائي الذين رأيتهم اهلا للاشتراك في ادارة شؤون الأمة وتدبير امور المملكة فاعرض اسماءهم على السدة الملوكية وهم :

١ — وزير الداخلية	الحاج رمزي بك
٢ — وزير المالية	ساسون افندي
٣ — وزير العدلية	ناجي بك السويدي
٤ — وزير الدفاع	جعفر باشا
٥ — وزير الاشغال والمواصلات	عزت باشا
٦ — وزير التجارة	عبد اللطيف باشا المنديل
٧ — وزير المعارف	عبد الكريم افندي الجزائري
٨ — وزير الصحة	الدكتور حنا افندي خياط
٩ — وزير الاوقاف	السيد محمد علي فاضل افندي

كتب في بغداد في ٧ محرم سنة ١٣٤٠هـ

رئيس الوزراء عبد الرحمن

هذا هو نص الكتاب الذي بعث به السيد عبد الرحمن

(١) جريدة العراق : العدد ٣٩٨ بتاريخ ١٣ ايلول سنة ١٩٢١ م .

سفيب الى الملك فيصل عن تأليف الوزارة الجديدة وقد أقره صاحب الجلالة الملك واستلم الوزراء الجدد مناصبهم الوزارية اما العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري فقد اعتذر عن قبول هذا المنصب لمركزه الروحي الكبير وترفعه عن الاشتراك في الحكم فاختير العلامة السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف

منهاج الوزارة

لقد أثبتت التدقيقات والتجارب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ان الشعب لا يمكنه أن ينهج سبيل التقدم ويرقى في سلم الحضارة إلا باستناده الى حكومة دستورية نيابية ديمقراطية تقوم باذارة شؤونه وتدبير اموره على غاية من العدل والاحسان ، واعتماده على رجاله الذين يرى فيهم من حسن الجدارة والاقدام على مهام الحكومة من كل الوجوه ، وعليه فوزارتنا التي تجلى فيها حسن نية الائمة تصرف قصارى جهدها لتأييد حكومتنا العراقية الدستورية النيابية الديمقراطية واستكمال أسبابها المادية والادبية بارادة ثابتة وعزم بات بدون توقف واحجام ولما كان الامن الذي هو نتيجة العدل وحسن الاداره منشأ الزراعة والتجارة والحرفة وجميع الاقتصاديات القائمة بالشركات العائدة الى ذلك ، وكانت مملكة العراق الحديثة العهد بالحرية والاستقلال في حاجة ماسة الى استتباب الامن وحصول الراحة فيها لتسلك المنهج القويم المؤدي الى سعادة شعبها ورفاهه ، تهتم وزارتنا بتوطيد دعائم الامن في جميع انحاء المملكة العراقية بالقوة الادارية والضبط لتناول حظها الوافر منه حيناً بعد حين .

ومن المعلوم ان المملكة العراقية المعروفة بخصب تربتها الثمينة وثروتها الطبيعية واستعداداتها الهائلة كانت قد أهملت منذ قرون وفقد فيها العلم وبارت سوق التجارة ، وتناقصت الزراعة وقلت الحرفة ، ونزلت درجة الاقتصاديات الى حد لا تناسب مملكة حرة مستقلة فرأينا من الواجب علينا ان نواضب على العمل حتى ترقى فيها العلوم والمعارف والحرف العصرية وتنظم وسائل الري بعد الدرس والتدقيق والاستفادة من كبار المتخصصين لوضع منهاج لارواء الاراضي ، وتوسيع نطاق الزراعة وتستكمل طرق اقتصادياتها لتعود مملكة حية من حيث الثروة العامة التي عليها المعول في كل زمان ومكان ، وتتمنى وزارتنا ابقاء مرافق ثروة البلاد في يد الحكومة ، وتنتظر اهتمام الاهلين بهذا الأمر الخطير واشتراكهم الفعلي لنجاحه وتسعى وزارتنا في اتخاذ جانب الاقتصاد ، وتقليل المصاريف وبذل الهمة في تزييد واردات الحكومة ، والتفكر في اتخاذ الوسائل الفعالة لصيانة الحقوق الاميرية وايجاد وسائل للجباية بصورة موافقة لمصالح الحكومة والشعب .

ولما كانت المملكة العراقية تحتاج الى جيش وطني يلم شعثها داخلا ، ويدافع عن كيانها خارجا ولا يمكن بقاؤها إلا بهذا السور الحي الذي يضمها بين جنبيه في حالتي السلم والحرب ترى وزارتنا أن تواصل السعي في تأليف جيش متطوع من الأهلين يقوم بما عهد اليه من الوظائف المهمة لتكون المملكة العراقية في أمن من الطوارئ والحوادث المستقبلة وسكون من الغوائل والمشاكل الداخلية تسير سيراً حثيثاً لتحقيق الأمن والنظام .

ولما كانت المحاكم الشرعية والنظامية هي الواسطة لتوزيع عدل الحكومة على الاهلين ، واحقاق حقوقهم ، ومعاقبة مسيئهم ، يجب الاعتناء بشؤونها ، وتنظيم امورها بصورة تليق بحكومة ديمقراطية وتضاهي محاكم الممالك الراقية في الحكم ، وتوزيع العدل وعليه فالوزارة ستهتم كل الاهتمام بجعل المحاكم موافقة لرغائب الشعب وعادات البلاد ، ناظرة في الحقوق على وجه المساواة . ومن البديهي ان الحكومة البريطانية التي بذلت جهدها في سبيل تأسيس حكومتنا العراقية هي الصديقة الوحيدة التي يعتمد على ولائها ، ويستند الى مساعدتها في المواقف الحرجة ويجب ان تراعي المصالح المتبادله بينها وبين الحكومة العراقية وان يهتم في توطيد العلائق اللازمة لتتمكن الحكومة العراقية من تأمين منافعها السياسية والاقتصادية . ومن أهم الأمور التي تعتنى بها وزارتنا هو تأليف المؤتمر الممثل للشعب العراقي ووظيفته سنّ القوانين ، لأن المؤتمر بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية التي لا تقوم لها قائمة إلا به ، وعليه فالسرعة في تأليفه هي من أهم مقاصد الشعب والحكومة .

ولا يخفى ان ما ذكر من الاصلاح والتنظيم لا يتم إلا اذا كان الشعب العراقي متحد الكلمة مجتمع الامر على معاضدة الحكومة ومساعدتها بالقيام بما القي على عاتقها من مسؤولية

ادارة البلاد ، لذلك تسعى وزارتنا لبث روح التضامن ونبذ التباغض بين طبقات الأمة ، والقضاء على أي اختلاف يوجب خذلان الشعب وصدّه عن العمل الواجب عليه ، وجعله متمسكاً كل التمسك بالعرش الملكي ومتفانياً في حب صاحبه المفدى . هذه هي خطة وزارتنا والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء ـ عبد الرحمن (١)

هذا هو نص المنهاج الوزاري الذي أعدته الوزارة النقيبية الثانية ووافق على نشره المندوب السامي البريطاني وجلالة الملك فيصل ؛ وهو منهاج حافل لكنه عام لا يتضمن خططاً معينة أو اموراً مقررة وقد استقالت الوزارة دون ان تحقق شيئاً حرّياً بالتدوين .

مجمل اعمالها

١ ـــ كان أهم عمل ينتظر الوزارة الجديدة المفاوضات لعقد معاهدة بين العراق وبريطانية تصاغ فيها بنود الانتداب ولما كنا أتينا على الظروف التي احاقت بهذه المفاوضات في الفصل الثامن فلا نعود اليها في هذه العجالة .

٢ ـــ لم تخل ظروف المفاوضات لعقد المعاهدة المأمولة من حدوث جوادث خطيرة ، وأزمات شديدة فقد اغارت القبائل النجدية على القبائل العراقية في ١١ آذار من عام ١٩٢٢ م وألحقت بها خسائر جسيمة ، ولما عرضت قضية هذا الاعتداء على مجلس الوزراء في يوم ٢٧ من هذا الشهر حدث خلاف في الرأي حول اسباب الحادث ومدى مسؤولية الحكومة البريطانية في الدفاع عن الحدود العراقية الغربية أسفر عن استقالة كل من وزير الداخلية الحاج رمزي ، ووزير العدلية ناجي السويدي ، ووزير الاشغال عزت الكركوكي ، ووزير التجارة عبد اللطيف المندلي ، ووزير الصحة الدكتور حنا خياط فصدرت الارادة الملكية في اول نيسان بتعيين توفيق الخالدي وزيراً للداخلية ، وعبد المحسن السعدون وزيراً للعدلية وصبيح نشأت وزيراً الأشغال ، والحاج محمد جعفر ابو التمن وزيراً للتجارة ، وبالغاء وزارة الصحة وجعلها مديرية عامة تابعة الى وزارة الداخلية .

٣ ـــ تكررت غارات القبائل النجدية على القبائل العراقية فعقد مؤتمر خطير في كربلا بين ١٣ و١٧ نيسان سنة ١٩٢٢ م حضره العلماء والرؤساء والشيوخ ، وشخص وزير الداخلية الجديد الى كربلا لشهوده ايضاً ، وبعد محادثات ومفاوضات طويله أمضى المؤتمرون وثيقة رفعت الى الملك فيصل لأمر باتخاذ ما يقتضي من التدابير «ولحفظ مصلحة البلاد العامة وحفظ الأماكن المقدسة وقبور الأولياء خاصة وسلامتها من جميع طوارئ العدوان خصوصاً عادية الأخوان» .

٤ ـــ واشتركت الحكومة البريطانية في امر الحد من هذه الاعتداءات التي لا وجه لها فدبرت اجتماعا عقد في المحمرة ؛ حضره توفيق الخالدي ، مندوبا عن الملك فيصل ؛ ومستر بورديلون ، مندوبا عن المندوب السامي البريطاني في العراق ؛ واحمد الثنيان آل سعود ، مندوبا عن سلطان نجد وتوابعها ؛ فتوصل المندوبون الى عقد معاهدة بين الفرقاء الثلاثة (الملك فيصل والسلطان ابن السعود ومندوب بريطانية في العراق) في ٥ ايار ١٩٢٢ م سميت « معاهدة المحمرة » وهي المعاهدة التي نشرنا نصها في الفصل الثاني عشر فكان لهذه المعاهدة اثرها الحسن في وقف الخصومة ولو الى حين ،

٥ ـــ تألف في بغداد في شهر آب ١٩٢٢ م حزبان سياسيان سمي احدهما « الحزب الوطني العراقي » والثاني « حزب النهضة العراقية » فاقبل الحزبان حلول عيد التتويج فكتبا عريضة الى الملك فيصل يطلبان فيها :

اولا ـــ منع التدخل البريطاني في الأمور الادارية العراقية .

ثانياً ـــ تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين لكي تطمئن الأمة باصلاح الحالة ... الخ .

ثالثاً ـــ ألا تعقد أية معاهدة ولا تجري أية مفاوضة قبل تأليف المجلس التأسيسي بحرية وكان بعض الوزراء قد تسلل من المناصب الوزارية فراراً من التبعة منذ يوم ١٤ آب واضطر النقيب الى التخلي عن منصبه في يوم ١٩ من هذا الشهر وأصيب الملك فيصل بالزائده الدودية في يوم ٢٤ آب ايضاً واضطر لاجراء عملية لاستئصالها فتولى سربرسي كوكس ادارة البلاد مباشرة فأمر باقفال الحزبين المذكورين وابعاد زعمائها الى هنجام ، وعطل جريدتي المفيد والرافدان وابعد

(١) جريدة العراق : الرقم ٣٩٨ التاريخ ١٣ ايلول سنة ١٩٢١ م .